المشروع الحضري كآلية مرنة للتنمية المستدامة

The urban project as a flexible mechanism for sustainable development

صاولي ريم أمينة[1]

قسم التخطيط الإقليمي والهندسة المعمارية، كلية علوم الأرض، جامعة باجي مختار عنابة
mimi_rym@yahoo.fr

د. بن حسين نصيرة

قسم الهندسة المعمارية، كلية الهندسة المعمارية والتعمير، جامعة قسنطينة 3 صلاح بوبنيدر
nassira.benhassine@univ-constantine3.dz

تاريخ الوصول :2018/09/29 القبول: 2020/02/12 /النشر على الخط: 2020/03/15
Received: 29/09/2018 / Accepted: 12/02/2020 / Published online : 15/03/2020

ملخص:

تواجه البشرية في الوقت الحاضر عددا من المشاكل التي يتسم بها المجتمع في مرحلة ما بعد الصناعة. ومنها مشاكل المدن التي تتطور مثل كرة الثلج وتصل إلى مستويات كارثية. يناقش هذا المقال مفهوم "التنمية المستدامة" كمحاولة للتصدي، على المدى الطويل، للتحديات الأساسية التي تواجه البشرية ويستكشف بشكل خاص مفهوم "المشروع الحضري" كآلية مرنة وأداة للتنمية المستدامة والحكم الراشد. كما يؤكد على أهمية السعي إلى تحقيق التوازن بين الاستدامة البيئية والنمو الاقتصادي من أجل المساواة البشرية.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، المشروع الحضري، المساواة البشرية، آلية مرنة، الحكم الراشد.

Abstract:

Today, humanity faces a number of problems that characterize a post-industrial society. City problems are developing like a snowball and reaching catastrophic scales. This article discusses the concept of "sustainable development" as an attempt to address, in the long term, the fundamental challenges facing humanity and explores in particular the concept of "urban project" as a flexible mechanism and a tool for sustainable development and good governance. It also emphasizes the importance of striving for a balance between environmental sustainability and economic growth for human equity.

Keywords: Sustainable development, urban project, human equity, flexible mechanism, good governance.

[1] المؤلّف المرسل: صاولي ريم أمينة الإيميل : mimi_rym@yahoo.fr

1. مقدمة:

تعتبر المدينة موضوع دراسة العديد من التخصصات العلمية، لأنها تتضمن جميع مجالات الحياة البشرية. فمنذ العصور القديمة، كانت المدينة كمكان بعكس خلاصة التاريخ والثقافة. فهي الساحة الرئيسة للنشاط الاجتماعي، الذي يعكس مختلف الأفكار والأفعال البشرية. لقد كانت دائما المكان الذي ظهرت فيه أهم أفكار التقدم، ولكنها مع مرور الزمن وتحت تأثير السلوك البشري، أصبحت –بمعية المجتمع والعالم الطبيعي الذي تعتمد عليه– تواجه العديد من التحديات المتعلقة بالقضايا البيئية، الاقتصادية والاجتماعية (تغير المناخ، نقص الموارد الطبيعية، البطالة والفقر). وبالتالي لكي نفهم كيف يجب أن تتطور المدن، من الضروري فهم ما تحتاجه، ما هي الصفات التي يجب أن تمتلكها وما هي المناهج والأدوات المستخدمة لجعلها مكانًا مريحا للعيش فيه. إن المدينة تقوم حاليا بتحويل البيئة بطريقة مكثفة ولهذا فمن الضروري أن نتعلم كيفية تطبيق مفهوم الاستدامة وأن تكون لدينا فكرة واضحة وإلزامية عن معناها، الذي مؤداه نمو اقتصادي عادل دون الإضرار بالنظم الإيكولوجية. وعلى الرغم من أن الاستدامة ليست مفهومة إلى حد كبير، إلا أنها أكثر تعقيدا عندما يتم إدخال فكرة التخطيط الحضري المستدام. فمن الضروري عندئذ تقديم مفهوم التنمية المستدامة واقتراح كيف يجب أخذها بعين الاعتبار في التخطيط عن طريق نموذج المشروع الحضري. ولهذا سنحاول في هذا المقال، فهم مفهوم المشروع الحضري كبديل للمشاكل البيئية وكأداة مرنة لإدارة المدينة بطريقة مستدامة من أجل تحسين نوعية حياة سكانها.

2. التنمية المستدامة، مفهوم في رواج أو دعوة للضمير؟

على مدى القرن الماضي، حققت البشرية رخاء ماديًا من خلال التطور المذهل للصناعة، ولكن هذه الأخيرة أدت أيضًا إلى "أزمة عالمية" من خلال التسبب في تلوث البيئة وتغير المناخ الشديد الناتج عن الاستخدام العشوائي للطاقة والموارد. الآن، وفي القرن الواحد والعشرين، كان الاقتراح الإنساني هو السعي إلى التنمية المستدامة التي توفر الطاقة والموارد وتحافظ على البيئة الطبيعية. إن عوامل الفقر والبطالة وتدهور البيئة، أصبحت الآن تجربة يومية وواقعاً قاسياً تحاول التنمية المستدامة إيجاد استراتيجيات وحلول لهما. وفي مواجهة هذا التحدي الرئيس، كان من الضروري تحديد مسار يجمع بين الركائز البيئية، الاجتماعية والاقتصادية لتحقيق استدامة الأنظمة الإيكولوجية والفعالية الاقتصادية من أجل المساواة بين الأجيال. في مرحلة الأزمة الحالية للتنمية البشرية، لم يصبح مفهوم التنمية المستدامة مفهومًا عصريًا فحسب، بل أصبح حقيقة يدعمها أكثر المجتمع العالمي. حيث تعتبره العديد من البلدان حول العالم أولوية في استراتيجيات التنمية الوطنية.

دخلت التنمية المستدامة الساحة العالمية واكتسبت أهمية دولية خلال قمة الأرض (Sommet de la Terre) لعام 1992 في ريو دي جانيرو. عُقد المؤتمر العالمي للبيئة والتنمية بعد عشرين سنة من مؤتمر ستوكهولم (Stockholm) (في

السويد عام 1972)[1] . وكان جوهر القمة هو العمل على تحقيق توازن جديد بين ثلاثة أقطاب أو ركائز (التماسك الاجتماعي، الكفاءة الاقتصادية وحماية البيئة)، غالباً ما يتم تمثيلها بيانيا في شكل ثلاث مجموعات متداخلة، يتم تحقيق التنمية المستدامة عند تقاطع مختلف أبعادها. لذلك هناك حل وسط يجب أن يتم بين هذه الدعامات الثلاث للتنمية المستدامة[2].

مع ظهور العصر الحديث والسعي من أجل التقدم الصناعي والتكنولوجي، أصبحت المدينة أول مكان يشكل تهديدًا بيئيا. إن التنمية المستدامة، كبديل وحيد للسياسة الإنتاجية لمجتمعاتنا الاستهلاكية وكمشروع يحترم الموارد الطبيعية ويشاركها بشكل عادل بين جميع الكائنات الحية، لم يطبق بعد على مستوى المدينة. ففي قمة الأرض –سابقة الذكر– فقط، طُلب من البلدان رسمياً أن تضع برنامج عمل، يسمى "جدول أعمال القرن 21" ، لتيسير وضع نهج للتنمية المستدامة. يشكل هذا البرنامج مع أوراقه التشغيلية عقدًا حقيقيًا للتماسك الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي في المستقبل، وذلك بناءً على ممارسة الديمقراطية المحلية القائمة على التشاور والتبادل. إن برنامج العمل العالمي "جدول أعمال القرن 21"، الذي أطلق لصالح الأجيال القادمة، يشكل اتفاقية عالمية ونقطة انطلاق نحو تنمية أكثر مساواة واستدامة للبيئة على النطاق العالمي.

.2. الجانب متعدد الأبعاد للتنمية المستدامة:

إن التنمية المستدامة، التي اكتشفها العالم من خلال مبادرة "لجنة برونتلاند" (Commission Brundtland) (1987)[3] ، هي عملية توازن ديناميكي تهدف إلى استعادة الانسجام بين الإنسان والطبيعة. إنها تتوافق مع نموذج تطوير جديد يقع عند تقاطع ثلاثة مبادئ أساسية تسمى "الأعمدة". فهي، ومن دون تهديد مستقبل الأجيال القادمة، تدمج وتوازن بين ثلاثة أبعاد أو ركائز: الاقتصاد، الاجتماع والبيئة.

لقد تم اقتراح العديد من التعريفات لمصطلح "التنمية المستدامة"، ومنها تعريف "برجوري" Bergery[4] الذي مفاده أن التنمية المستدامة تعتبر سياسة وإستراتيجية تهدف إلى ضمان استمرارية التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع مرور الوقت، مع احترام البيئة ودون تخريب الموارد الطبيعية الضرورية للنشاط البشري. نضيف إلى ذلك أن هذا النهج المتعدد الأبعاد، هو عملية تغيير لا يمكن من خلالها الفصل بين الكسب الاقتصادي، حماية البيئة والمساواة بين الأفراد. فالتنمية المستدامة توازن بين أطراف هذا الثلاثي بسلوك حسن يعمل على توفير مستقبل أفضل للأجيال القادمة. إن مفهوم التنمية المستدامة هو مفهوم بسيط ولكنه مهمَل كثيراً، مع العلم أن الحفاظ على كوكبنا لا يمكن تحقيقه إلا بفضل تعاون جميع البلدان في التنمية المستدامة.

.3.المشروع الحضري: أداة ونهج متكامل للتنمية المستدامة:

---

(1) Alexandre-Charles KISS et Stéphane DOUMBE-BILLE, "*Conférence des Nations Unies sur l'environnement et le développement (Rio de Janeiro-juin 1992)*" , Annuaire français de droit international, 1992, vol. 38, no 1, p. 823.

(2) Claire WILIQUET, "*Le développement durable, un concept multiforme*", Extrait de la revue En Question, n°98–septembre 2011.

(3)Pratima BANSAL, "*The corporate challenges of sustainable development*", The Academy of Management Executive, 2002, vol. 16, no 2, p. 122-131.

(4) Line BERGERY, *Qualité globale et tourisme*, Economica, 2002, p. 236.

في سياق العولمة وفي قلب التحولات الحضرية، فإن تطوير مدينة مستدامة يبدأ بدمج الاستدامة والمحافظة عليها باستمرار في التخطيط الحضري، من أجل تحسين نوعية الحياة الحضرية وضمان التماسك الاجتماعي وخاصة احترام البيئة. لقد دفع هذا الوضع المعقد الباحثين إلى التفكير في أدوات التدخل الجديدة في مدن الغد. إن المشروع الحضري، كعملية تحول ذات تأثيرات قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل على المدينة وكطريقة لتنظيم العمل لتطوير منتجات حضرية جديدة، هو فكرة تعبر عن الاستدامة، الكفاءة، الملائمة والديمقراطية. يُعرِّف دانييل بينسون (Daniel Pinson)[1] ذلك جيدًا في المبدأ الرابع للمشروع الحضري، باعتباره فكرًا في التوازن على المديين القصير والطويل، وليس فكرا مستعجلا (أي اغتنام فرص اللحظة دون تخريب موارد الحاضر لاحتياجات المستقبل: "التنمية المستدامة"). يعتبر المشروع الحضري أداة مرنة في نهج التنمية المستدامة ويأخذ بعين الاعتبار عدة أبعاد والتي تكمن في البعد الاجتماعي، الاقتصادي والثقافي[2] إن المشروع الحضري بكل أبعاده، نهج متكامل وليس قطاعياً. بهذا المعنى التنموي المستدام، يقدّر المشروع الحضري الشراكات بين القطاعين العام والخاص وكذلك بين المجالين الاجتماعي والمكاني[3] .

.4. المشروع الحضري، نظام مرن ومفتوح للأخطار والتفاوض:

يعتبر المشروع الحضري نظامًا قابلا للتكيف وليس مغلقًا نهائيًا. إنه مفتوح للتفاوض، للوقت وأيضا للأخطار. بل إنه الأكثر انفتاحاً للتحولات وهو أيضا أسلوب عمل يمثل اختراقاً للمنطق القطاعي المغلق. وهو يعتبر أيضًا نهجا للاستماع والحوار لأنه يخلق مناخًا من الثقة، التضامن والشفافية لإشراك المواطنين من أجل المصلحة الجماعية (المصالح المشتركة بدلاً من المصلحة العامة). إن المشروع الحضري قابل أيضا للتفاعل لأنه مفتوح أمام التحولات والمناقشات. إنه الأكثر إبداعا من خلال زيادة الخدمات، الاستثمار، التفاوض، التشاور والشراكة (الشراكة بدلاً من إضافة مبادرات منفصلة).

يركز المشروع الحضري منذ البداية على الطريقة التي تتم بها الأمور. فهو يعتبر، من خلال منهجه، آلية قائمة على المشاركة وقابلة للتعديل والانعكاس. إن المشروع الحضري، المتجدر في واقع الأرض وممثليها، هو عملية تؤدي بدورها إلى نتيجة. يجب النظر إليه –حسب دانيال بنسون (Daniel Pinson) [4]– على أنه عملية ونتائج، وليس نتيجة دون العملية.

.5. المشروع الحضري، نهج التحسين المستمر للمدينة المستدامة:

---

(1) Daniel PINSON, *Projet de ville et projets de vie*. In : Le projet urbain, enjeux expérimentations et professions, dir. Alain de HAYOT, et André SAUVAGE, 2000, p. 78-95.

(2) G. H. BRUNTLAND, *Commission mondiale sur l'environnement et le développement, 1987*. In : *Notre avenir à tous, Rapport préparatoire à la conférence de Rio de la Commission mondiale sur l'environnement et le développement de l'ONU*

(3) Stéphane TONNELAT, "*L'usage des technologies de l'information et de la communication dans la démarche du projet urbain*", Institut d'Urbanisme de Paris, 2008, p. 06.

(4) Khedidja MAMOU, "*L'échange autour du projet urbain : quels savoirs partagés*?" , Premières journées doctorales sur la participation du public et la démocratie participative organisées par le GIS Participation du public, décision, démocratie participative ENS-LSH, LYON, 27-28 Novembre 2009, p. 01.

يعتبر المشروع الحضري نهجا جديدا يقترح إعادة بناء المدينة. هو أيضا أداة للتنمية المستدامة التي تستهدف جميع التفاعلات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، السياسية والفنية. ففي عالم يتزايد انفتاحه على العولمة، تم تطوير هذا المنهج بفضل تقنيات المعلومات والاتصالات الجديدة. وتحت ضغط البيانات الاقتصادية، أصبح تنفيذ استراتيجيات التنمية والتخطيط أمرًا ضروريًا لأي دولة تريد أن تكون رائدة على المسرح العالمي.

إن المشروع الحضري، كعملية تحسين مستمرة على أساس التفاوض، يمكن أن ينيرنا من خلال تجاربه على كيفية إعادة بناء وتطوير المدينة مع المستخدمين والسكان. مع الأخذ بعين الاعتبار جميع السياقات الخاصة بكل بلد أو مدينة، فإن تحليل مشاريع المدن يتعلق بتجارب محلية مثل تجربة تجديد مدينة بلباو (Bilbao) الأسبانية بواسطة النقل، والتي استندت إلى مبادئ التنمية المستدامة من خلال التنقل الناعم في التسويق الحضري. إن التنقل بالترامواي (Tramway) "كواجهة عرض وجذب في حد ذاتها" قد أعاد تماسك مدينة بلباو. وهو ما يمكن تسجيله كعينة من عينات الإدارة الحضرية الذكية.

وفي السياق نفسه، يمكن ذكر التجربة الفرنسية التي لفتت انتباهنا من خلال مشروعي مدينتي "غرونوبل" (Grenoble) و"مرسيليا" (Marseille). لقد نجحت مدينة غرونوبل في التنسيق بين التخطيط الحضري والنقل عمليًا عن طريق استعمالها للمشروع الحضري كأداة للتنمية المستدامة. أما مرسيليا فهي تبحث عن مكانها كمدينة سياحية من خلال أداة المشروع الحضري بإنشاء مسرع حقيقي يدعى "الأورومتوسطي" (Euroméditerranéen)، وهو يحاول تنشيطها من خلال تحسين الصورة المتدهورة للمقاطعات والميناء.

1.5. تجديد بلباو (Bilbao) من خلال التنقل الناعم في مجال التسويق الحضري:

كان لتطور النشاط الصناعي في مدينة بلباو تداعيات على مورفولوجية المدينة وعلى تطور التنقل الحضري. لمواجهة صعوبات الازدحام، التلوث ونمو الحركة، يعد التنقل الناعم عن طريق الترامواي (Tramway) وسيلة نقل حديثة ومستدامة. وبغرض تجديد وعرض مختلف أجزاء مدينة بلباو من خلال التنقل الناعم، يتم استعمال الترامواي بدل السيارة الخاصة في المدينة، في نهج التسويق الحضري، جعل من الممكن خلق بيئة مستدامة [1] وتقديم خدمات رئيسة، ومرافق ثقافية وسياحية مثل متحف "جوجنهايم" (Musée Guggenheim). وبالتالي، نجحت المدينة من خلال الإدارة الحضرية الذكية للتنقل بفضل استعمالها لمنهج المشروع الحضري في مجال التسويق، تحسين وتجديد صورتها بطريقة مستدامة.

2.5. تنفيذ التنمية المستدامة لمدينة غرونوبل (Grenoble) من خلال الربط بين النقل والتخطيط الحضري:

بنيت مدينة غرونوبل بشكل كثيف بسبب موقعها الجغرافي ونتيجة لأشكالها الحضرية المتقطعة، ونتيجة ذلك أصبح استخدام السيارات الخاصة فيها متكرراً للغاية. وفي هذا السياق، أصبح من الضروري التفكير في المدينة وفي التنقل فيها معاً. في الواقع، من أجل تحقيق مدن مستدامة، من الضروري التنسيق بين النقل العام والتخطيط الحضري. ومع ذلك، لا تزال هناك فجوة كبيرة بين

(1) Anne-Elise GUEGUEN, "*Bilbao ou le renouvellement urbain par les transports*", Cours d'Organisation et Management des Transports Urbains, Décembre 2007, p. 33.

نظرية التخطيط والممارسة المحلية[1] ولذلك، قامت نقابة النقل لمدينة غرونوبل، بفضل استعمالها لمنهج المشروع الحضري، بإنشاء نظام مبتكر، يسمى "عقد المحور" [2] ، وهذا بهدف الربط بين النقل والتخطيط الحضري بقصد تنفيذ التنمية المستدامة. تقوم منطقة غرونوبل الحضرية بتجريب هذه الأداة الجديدة "عقد المحور" لتنفيذ تخطيط حضري متفاوض عليه. ومن ثم، فإن هذا العقد يعتبر نهجا تفاوضيا يشجع على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال الربط بين النقل والتخطيط الحضري. وتعتمد هذه الأداة التصاعدية على أدوات رصد دائمة على مدى عدة سنوات وكذا على دعم سياسي قوي لوضع قواعد التفاوض وضمان إدارته على المدى الطويل[3] .

3.5. التجديد الحضري في مرسيليا (Marseille) اعتمادا على أداة المشروع الحضري من قبل صانعي القرار:

تتمتع مرسيليا (عاصمة في جنوب شرق فرنسا)، بموقع استراتيجي جغرافي وبجودة بيئية بحرية لا تضاهى. إلا أن الظروف المعيشية في بعض أجزاء الميناء صعبة. إن هذه الأحياء المتدهورة تتميز بشكل كبير بالأراضي الصناعية، بالسكك الحديدية وكذلك بالمباني العتيقة. وبهدف تغيير الصورة المتدهورة لمناطق الطبقة العاملة في الميناء وخاصة جعل هذه المدينة واحدة من أكبر المدن في أوروبا من حيث التأثير السياحي، اختارت مرسيليا إقامة خطة تجديد حضري تسمى بالأورومتوسطي (Euroméditerranéen). وقد اعتمدت هذه العملية الحضرية في عام 1995) [4] لغرض تطوير وتخطيط حضري رئيسي في قلب مرسيليا وبالخصوص في المناطق النائية التي أهملتها السلطات العامة منذ فترة طويلة. يهدف هذا المشروع إلى تحسين الصورة العميقة لمدينة مأزومة. ويمكن اعتبار هذه العملية التي استهدفت التنمية الاقتصادية والتخطيط الحضري واعتمدت بشكل كبير على "المشروع الحضري"، كأداة لينة، ومشروعًا حضريًا حقيقيًا، مع طموحات محددة بوضوح.

.6. المشروع الحضري مرادفا للحكم الراشد ومفتاح للتنمية المستدامة:

ظهر مصطلح الحكم الحضري ليواجه عجز الدولة عن ضمان التماسك الاجتماعي ومتابعة العولمة. إن عدم الاستقرار والانفصال بين السلطات السياسية والمواطنين يتطلب الحكم الراشد من أجل إعادة بناء الوحدة الاجتماعية واستعادة التماسك في المناطق الحضرية. ولهذه الغاية، أصبحت أهمية الحكم الحضري الجيد واضحة حيث أنها تعكس أولويات المواطنين بشكل أكثر دقة من خلال وضع الفقراء في قلب المناقشة أكثر مما كان عليه الحال في أدوات التخطيط التقليدية. لقد أثبت العديد من

(1) Julie BLAIS et Anne-Marie MAÜR, "*Les contrats d'axe, un outil d'articulation urbanisme-transport*", TEC, 2009, vol. 203, p. 56-62.
(2) Fanny DOMENACH, "*Cohérence urbanisme-transports: vers de nouvelles pratiques qui refondent les relations entre acteurs du territoire. Le cas de la démarche urbanisme et transports de l'agglomération Grenobloise*", Université Lumière Lyon 2, 2008, p. 25.
(3) CERTU. *Articuler urbanisme et transport, chartes, contrat d'axe- retour d'expériences*, CEREMA, 2010.
(4) Magali HENRY, "*Villes portuaires en mutation:Les nouvelles relations ville-port à Marseille dans le cadre du programme de renouvellement urbain Euroméditerranée*", Université de Lausanne, 2006.

المؤلفين أن الحكم الحضري هو العمود الفقري وأساس منهج المشروع الحضري. مع العلم أن "الحكم الحضري" يضمن أن تستند الأولويات السياسية، الاجتماعية والاقتصادية إلى توافق اجتماعي واسع بحيث أن أصوات أفقر الناس يمكن سماعها[1] إن التفكير في مدينة في سياق التنمية المستدامة، يعتمد على طريقة جديدة للحكم. فلم تعد مقاربة التنمية المستدامة تقتصر على جوانبها الثلاثة التي لا يمكن فصلها (وهي المكسب الاقتصادي، حماية البيئة والمساواة بين الأفراد والأجيال القادمة) ولكنها تستند، حسب "جاي لوينغر" (Guy Loinger)، على التفاعل بين أربعة أقطاب، والرابع هو الحكم الحضري الجيد. فلتحقيق الحكم الراشد، يجب تلبية أربعة شروط،[2] والتي تتمثل في إقامة دولة قانون تضمن أمن المواطنين واحترام القانون، وفي الإدارة الجيدة والعادلة للإنفاق العام. كما يشترط الحكم الراشد المسؤولية، أما الشرط الرابع والأخير فيكمن في الشفافية. وهكذا، فإن المشروع الحضري هو مرادف للحكم الراشد ومفتاح للتنمية المستدامة. إن الحكم الحضري، الذي يعد رائجًا إلى حد كبير، سيكون بمثابة الصيغة الصحيحة لحل جميع مشاكل المدينة.

.7.الخاتمة:

في السنوات الأخيرة، أصبحت المشاكل البيئية الحضرية مثل تلوث الهواء، فقدان المساحات الخضراء، الاكتظاظ الشديد والظروف غير الصحية التي هي على نحو متزايد، مشاكل ذات أهمية عامة. وقد ساهم كل من تركيز السكان، النزعة الاستهلاكية، العمليات الصناعية وغير ذلك من مظاهر الحياة الحضرية، في حالة تدهور الطبيعة ونوعية الحياة في المدن. لقد أصبحت فكرة البيئة المهددة جزءاً لا يتجزأ من الوعي الجماعي وتنعكس في كل من المواطنين وصناع القرار.

إن الوعي المتنامي الناتج عن التعرض البشري لآثار الأزمة العالمية التي تظهر علاماتها في العديد من المجالات، قد أدى إلى ظهور مفهوم التنمية المستدامة. يصف هذا المفهوم النشاط البشري لتطوير الظروف المعيشية التي يمكن أن توجد لفترة طويلة دون التأثير على قاعدة الموارد التي تستند إليها. لقد ظهر للتصدي للمشكلة البيئية المركزية التي تواجه البشرية مثل مشكلة استنزاف الموارد الطبيعية للكوكب من خلال الصناعة والتنمية البشرية. تستند التنمية المستدامة إلى المبدأ القائل بأنه لكي يستمر المجتمع في التطور على المدى الطويل، من الضروري الحفاظ على بيئة صحية. إنه توازن بين الأهداف الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، أي الحفاظ على اقتصاد صحي مع دعم المجتمع والحفاظ على الموارد الطبيعية.

إن المشروع الحضري، كأداة للتنمية المستدامة، هو أيضا نهج متكامل وكذلك آلية مفتوحة لتوافق الآراء، المفاوضات، الوقت والمخاطر. كما أنه عملية مرنة متطورة باستمرار ونتائجها قابلة للتعديل والمراجعة. يتشكل المشروع الحضري من خلال مشاريع التنمية المتداخلة وحركة التنقل في المناطق الحضرية. وهو يهدف من خلال عملية مفتوحة إلى استعادة المساحة للمستخدم وتحسين نوعية حياته. إن طموحه هو تطوير وبناء موقع اجتماعي، مكاني واقتصادي بطريقة مستدامة وفعالة مع مرور الوقت.

---

(1) Olivier DUBIGEON, *Mettre en pratique le développement durable: quels processus pour l'entreprise responsable?*, Pearson Education France, 2005.

(2) Marie-Claude SMOUTS, "*Du bon usage de la gouvernance en relations internationales*", Revue internationale des sciences sociales, n° 155, mars 1998, p. 88.

إنه يحاول استعادة نوعية المساحات الحضرية، بالاعتماد على مفاهيم جديدة للفرص الحضرية وعلى التشاور ومشاركة مختلف الجهات الفاعلة في تعريف وتنفيذ المشاريع الحضرية من أجل تعزيز وإعادة تأكيد هوية المدينة.

.8.قائمة المراجع:

- BANSAL Pratima, "*The corporate challenges of sustainable development*", The Academy of Management Executive, 2002, vol. 16, no 2, p. 122-131.
- BLAIS Julie et MAÜR Anne-Marie, "*Les contrats d'axe, un outil d'articulation urbanisme-transport*", TEC, 2009, vol. 203, p. 56-62.
- BRUNTLAND, G. H. *Commission mondiale sur l'environnement et le développement, 1987*. In : *Notre avenir à tous, Rapport préparatoire à la conférence de Rio de la Commission mondiale sur l'environnement et le développement de l'ONU.*
- CERTU. *Articuler urbanisme et transport, chartes, contrat d'axe- retour d'expériences*, CEREMA, 2010.
- DOMENACH Fanny, "*Cohérence urbanisme-transports: vers de nouvelles pratiques qui refondent les relations entre acteurs du territoire. Le cas de la démarche urbanisme et transports de l'agglomération Grenobloise*", Université Lumière Lyon 2, 2008, p. 25.
- DUBIGEON Olivier, *Mettre en pratique le développement durable: quels processus pour l'entreprise responsable?*, Pearson Education France, 2005.
- GUEGUEN Anne-Elise, "*Bilbao ou le renouvellement urbain par les transports*", Cours d'Organisation et Management des Transports Urbains, Décembre 2007, p. 33.
- KISS Alexandre-Charles et DOUMBE-BILLE Stéphane, "*Conférence des Nations Unies sur l'environnement et le développement (Rio de Janeiro-juin 1992)*" , Annuaire français de droit international, 1992, vol. 38, no 1, p. 823.
- MAMOU Khedidja, "*L'échange autour du projet urbain : quels savoirs partagés*?" , Premières journées doctorales sur la participation du public et la démocratie participative organisées par le GIS Participation du public,

décision, démocratie participative ENS-LSH, LYON, 27-28 Novembre 2009, p. 01.
- PINSON Daniel, *Projet de ville et projets de vie*. In : Le projet urbain, enjeux expérimentations et professions, dir. Alain de Hayot, et André Sauvage, 2000, p. 78-95.
- WILIQUET Claire, "*Le développement durable, un concept multiforme*", Extrait de la revue En Question, n°98–septembre 2011.
-BERGERY Line, *Qualité globale et tourisme*, Economica, 2002, p. 236.
-HENRY Magali, "*Villes portuaires en mutation: Les nouvelles relations ville-port à Marseille dans le cadre du programme de renouvellement urbain Euroméditerranée*", Université de Lausanne, 2006.
-SMOUTS Marie-Claude,"*Du bon usage de la gouvernance en relations internationales*", Revue internationale des sciences sociales, n°155, mars 1998, p. 88.
-TONNELAT Stéphane, "*L'usage des technologies de l'information et de la communication dans la démarche du projet urbain*", Institut d'Urbanisme de Paris, 2008, p. 06.